

في مواجهة تهويد الأرض

تهويد الأرض وسبل المواجهة

ربما أكثر ما يزعم إسرائيل هو قدرة الفلسطينيين في الأراضي المحتلة منذ سنة ١٩٤٨ على الصمود في وجه جميع محاولات القتل المادي والسياسي والمعنوي طوال ستة عقود ونيف من النكبة، بل إن عدد الفلسطينيين هناك ارتفع من ١٥٦,٠٠٠ نسمة بقوا في فلسطين بعد تهجير ٧٥٠,٠٠٠ في سنة ١٩٤٨، إلى ١,٧٠٠,٠٠٠ نسمة وفق آخر إحصاء نُشر في أيار / مايو ٢٠١٤، فأصبح الفلسطينيون يمثلون ٢٠,٧٪ من مجموع سكان الأراضي المحتلة منذ سنة ١٩٤٨، من عرب ويهود. قد يكون هذا الصمود و"المقاومة الديموغرافية" أحد أسباب التشديد الإسرائيلي على تهويد النقب والمثلث ووادي عارة والجليل، لكن ثمة أيضاً مخططات لدى إسرائيل، وُضعت أسسها قبل سنة ١٩٤٨، وبوشر تنفيذها خلال الحرب التي دارت رحاها في تلك السنة بين الصهيونيين المدججين بالسلاح وبالحماية البريطانية والدولية، والمواطنين الفلسطينيين المتروكين بلا عون إلا من تضامن شعبي عربي معهم، وبعض دعم خجول من الأنظمة العربية في حينه. وقد أخذت تلك المخططات شكل المجازر المتوزعة جغرافياً وفق الحاجة إلى تخويف المواطنين الفلسطينيين ودفعهم إلى الهجرة تحت ضغط السلاح والحرب النفسية التي كانت جزءاً أساسياً من المخطط الصهيوني. بين سنتي ٢٠١٣ و ٢٠١٤، برزت في منطقة النقب حركة مقاومة شعبية لمخطط "برافر" الذي ظاهره "تطوير النقب"، وباطنه، غير المخفي أصلاً، سلب الأرض من سكان النقب الفلسطينيين، والحيلولة دون استقرارهم على أرضهم تلك. لكن هذا المخطط "أشعل موجة من التظاهرات عمّت فلسطين كلها، وتعدّتها إلى أكثر من ٤٠ دولة عربية وأجنبية" كما يقول ثابت أبو راس في مقالته "فلسطينيو النقب في مواجهة" مخطط برافر"، في إطار ملف "التهويد" الذي تنشره "مجلة الدراسات الفلسطينية" في هذا العدد، والذي شاركت في إعداده الزميلة ندى عوض من "مؤسسة الدراسات الفلسطينية - بيروت". على أن مساعي تهويد النقب لم تبدأ مع مخطط "برافر"، ولن تنتهي معه بالتأكيد. فبعد سنة ١٩٤٨ مباشرة انتهجت إسرائيل سياسة تركيز عرب النقب في منطقة محصورة سُميت منطقة "السياج"، وحددت حركتهم من خلال فرض الحكم العسكري بشكل متواصل حتى سنة ١٩٧٠، وباشرت اعتباراً من سنة ١٩٦٩ بإنشاء تجمعات سكنية لهم خارج أراضيهم التي يسكنونها. ومثلما أن مخططات تهويد النقب بدأت مبكرة، فإن مواجهتها لم تبدأ مع رفض مخطط "برافر"، وإنما في وقت مبكر ومباشرة بعد سنة ١٩٤٨ بإعلان مشايخ عشائر

النقب تحريم بيع الأراضي، والمشاركة في تظاهرات يوم الأرض في سنة ١٩٧٦، وتصدي أهالي اللقية لمحاولات سلب أراضيهم في سنة ١٩٧٧، إلى سنة ١٩٨٢ عندما نظم فلسطينيو النقب، وبمؤازرة من فلسطينيي الجليل والمثلث، احتجاجات عارمة على عملية تهجير سكان بلدة تل الملح لإقامة مطار "نفاطيم"، وطبعاً وصولاً إلى التصدي اللافت لمشروع "برافر" في سنة ٢٠١٣.

وفي سياق ملف "التهويد" أيضاً، يكتب المحامي قيس ناصر عن "مشاريع البلديات الجديدة في إسرائيل: بين ادعاء التطوير وحقيقة التهويد"، فيضعها في دائرة الضوء عبر تشريحها، متناولاً الجدل القانوني والسياسي بشأن شرعية هذه المشاريع، ومتحدثاً عن مكانة فلسطينيي ١٩٤٨ داخل إسرائيل غير المحميين بموجب القانون الإسرائيلي، وخصوصاً حقهم في المسكن.

فبينما دمرت إسرائيل في سنة ١٩٤٨ وبعدها ٤١٨ قرية [انظر: وليد الخالدي، "كي لا ننسى: قرى فلسطين التي دمرتها إسرائيل سنة ١٩٤٨ وأسماء شهدائها" (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٢٠٠١)، ص xxxvii]، فإنها أتبعته ذلك بسياسة إسكانية إقصائية أتاحت تعظيم عدد اليهود وتقليص عدد الفلسطينيين ما أمكن، وهو ما تكشف عنه الأرقام، ذلك بأنه بين ١٢٠٠ بلدة موجودة في أراضي الـ ٤٨، هناك فقط ١٣٧ بلدة عربية، علماً بأن هذه البلديات العربية كانت قائمة قبل سنة ١٩٤٨، فحكومات إسرائيل لم تبني أي بلدة جديدة للفلسطينيين حتى الآن، على الرغم من أن عددهم تضاعف نحو ١٠ مرات منذ سنة ١٩٤٨.

وتمنع حكومات إسرائيل الفلسطينيين من البناء على ما تبقى لهم من أراض، بعدما كانت سلبت منهم معظم الأراضي التي كانوا يملكونها قبل سنة ١٩٤٨، مستخدمة قوانين هي غاية في العنصرية ومتعارضة تماماً مع القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، وذلك عبر سيطرتها على أملاك من هُجروا قسراً في سنة ١٩٤٨، من خلال قانون "أملاك الغائبين" الذي لم يُبق للمواطنين الفلسطينيين سوى ٣,٥٪ تقريباً من مساحة البلد. ومن المعروف أن الفلسطينيين كانوا يملكون نحو ٨٧,٥٪ من مجموع مساحة الأراضي التي احتلت في سنة ١٩٤٨، في مقابل ٦,٦٪ فقط مملوكة من قبل يهود. وبناء على قانون "أملاك الغائبين"، وقوانين أخرى، فإن إسرائيل: صادرت أربعة ملايين دونم تقريباً من الأرض التي تعود ملكيتها إلى مواطنين فلسطينيين، أي نحو نصف مساحة الأراضي التي كانوا يملكونها؛ خفضت معدل مساحة كل قرية فلسطينية بقيت قائمة من ٩١٠٠ دونم في سنة ١٩٤٨ إلى ٢٠٠٠ دونم في سنة ١٩٧٤؛ خفضت مساحة الأرض الممنوحة للفرد من المواطنين الفلسطينيين من ١٦,٥ دونماً في سنة ١٩٤٨ إلى ٠,٥ دونم في سنة ١٩٩٧ (انظر: "أرض بلا شعب: كيف تنجح إسرائيل في مواصلة ذلك؟" ورقة حقائق، صفحة منظمة التحرير الفلسطينية - دائرة شؤون المفاوضات، في موقع التواصل الاجتماعي "فايس بوك" في الرابط الإلكتروني التالي: http://www.nad-plo.org/a_print.php?id=35).

وكي يكتمل الملف، كان لا بد من إجراء تحقيق ميداني عن عمليات التهويد، وهو ما أنجزه حسن مواسي بعنوان "النقب والمثلث ووادي عارة والجليل: كسر الديموغرافيا بالتهويد وتبادل السكان". وقد جرى تقسيم التحقيق إلى ٤ أقسام: "النقب في مواجهة التهويد"، "المثلث بين المصادرة والتبادل السكاني"، "وادي عارة: مشاريع كبرى واستيطان"، "الجليل ومشاريع

التغيير الديموغرافي: الأمر الذي يتيح الإضاءة أكثر على عمليات التهويد في كل منطقة على حدة، وعلى الحراك الفلسطيني لمواجهة تلك المخططات التهويدية. ■

أنيس محسن

من منشورات مؤسسة الدراسات الفلسطينية

القدس والإسلام
دراسة في قداستها من المنظور الإسلامي

خليل عثمانة

١٩٦ صفحة ١٤ دولاراً